

ب - وزارة التنفيذ:

أقتصر عمل وزارة التنفيذ على الالتزام بمقررات الخليفة، فكانت له صلاحيات محدودة⁽⁶⁸⁾، حتى جعل من يتولاها من غير المسلمين، ومنهم أهل الذمة من اليهود والنصارى في عهد العباسيين والفاطميين⁽⁶⁹⁾، ولا يجوز لوزير التفويض ذلك⁽⁷⁰⁾.

ولما كانت وزارة التنفيذ أقل أهمية من وزارة التفويض ومحدودة الصلاحيات، فإنه غير ملزم بمعرفة الأحكام الشرعية وقدرته على الاجتهاد، وليس مشروطاً أن يكون حراً، ولكن يجب أن يتحلى بالأمانة والصدق والنزاهة وعدم التحيز وله سعة في الذاكرة والذكاء النافذ ومتوقد الفطنة، وهذه الخصال تؤهله أن يحقق التوازن بين حصوله على ثقة الناس واستحسان الخليفة له، وهذا يعني أن وزير التنفيذ، بمثابة كاتب للخليفة، وأعلى المراتب الإدارية في الدولة لتقديم الخدمات، لذلك أصبح بإمكان الخليفة تنصيب أكثر من وزير تنفيذ في هذا السياق طبقاً لمتطلبات الحاجة⁽⁷¹⁾ وأوجز الماوردي⁽⁷²⁾ مهام وزير التنفيذ في أن "النظر فيها مقصور على رأي الإمام وتديره. وهذا الوزير وسيط بينه وبين الرعايا والولاية، يؤدي عنه ما أمر، وينفذ ما ذكر، ويمضي ما حكم، ويخبر بتقليد الولاية، وتجهيز الجيش والحماة، ويعرض عليه ما ورد منهم وتجدد من حدث ملّم ليعمل فيه بما يؤمر به، فهو معين في تنفيذ الأمور وليس بوال عليها ولا متقلد لها. فإن شورك في الرأي كان باسم لوزارة أخص، وإن لم يشترك فيه كان باسم الوساطة والسفارة أشبه". وإن عينه لا يشترط فيه تقليد أو عقد أو أسلوب محدد، وإنما يقتصر على

(68) الماوردي، الأحكام السلطانية، 31.

(69) العلي وآخرون، تأريخ الحضارة العربية الإسلامية، 83.

(70) اليوزبكي، دراسات في النظم العربية، 99.

(71) العلي وآخرون، تأريخ الحضارة العربية الإسلامية، 82.

(72) الماوردي، الأحكام السلطانية، 31.

الرخصة له⁽⁷³⁾، ومن حق الملوك على وزرائهم، أن يكونوا مخلصين في نصيحتهم، ويعملوا بجد للنهوض بمملكتهم، ودرأ المخاطر عنها⁽⁷⁴⁾.

الفرق بين وزارتي التفويض والتنفيذ:

1. ان الحرية لها اعتبارها في وزارة التفويض وليست معتبرة في وزارة التنفيذ.
 2. يجب أن يكون وزير التفويض مسلماً، وغير مشروط ذلك على وزير التنفيذ.
 3. ان يكون لوزير التفويض الخبرة بالأحكام الشرعية، بينما وزير التنفيذ غير ملزم بهذا.
 4. أن يكون وزير التفويض ملماً بشؤون الحرب والخراج، ولم يوضع هكذا شرط على وزير التنفيذ⁽⁷⁵⁾.
- أن أول من تولى الوزارة لدى العباسيين أبو سلمة الخلال وعرف بوزير آل محمد، وفيه قال الشاعر سليمان بن المهاجر البجلي:

إنَّ الوزير وزير آلِ محمّدٍ أودى فمن يَشْنَاكَ كان وزيراً⁽⁷⁶⁾

وقد قتل في بواكير عهد الخليفة أبو العباس السفاح (132-136هـ/749-753م) سنة 132هـ/749م، وقال عنه "للبيدئين وللضم"، أي كبه الله على وجهه⁽⁷⁷⁾.

(73) الحاج حسن، حضارة العرب، 167.

(74) ابن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، 482.

(75) الماوردي، الأحكام السلطانية، 32.

(76) الجاجرمي، نكت الوزراء، 32؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، 2/168؛ القلقشندي، صبح الأعشى، 1/93.

(77) الجهشياربي، الوزراء والكتاب، 90.

وقرب الخليفة هارون الرشيد العباسي (170-193هـ/786-808م) البرامكة وهم فرس، وقويت العلاقة بين الرشيد ويحيى بن خالد البرمكي وأصبح وزيراً له وكان يقال عنه "حاتم الإسلام وحاتم الأجواد"⁽⁷⁸⁾، ثم تولى الوزارة ابنه جعفر من بعده، إلا أن نفوذ جعفر قد بلغ مداً بعيداً وخشي من تعاضم نفوذه وحب الناس له وملازمة الشعراء لأسرة البرامكة، جعل الرشيد يفتك بهم فيما عرف بنكبة البرامكة سنة 187هـ/802م⁽⁷⁹⁾، ومنع الناس من رثاءهم⁽⁸⁰⁾.

وشهد عهد الخليفة المأمون العباسي (198-218هـ/814-833م) صعود أسرة آل سهل الفارسية، وهيمن الفضل بن سهل على الدولة، ولقب بـ (ذي الرياستين) ويعني ذلك سيطرته على الجانبين العسكري والإداري فيها، لذا دبر المأمون أمر تصفيته سنة 202هـ/817م⁽⁸¹⁾، إلا أن العلاقة بقيت مع آل سهل وتزوج من بوران ابنة الحسن بن سهل الذي تم البذخ في مراسيمه⁽⁸²⁾.

واضمحل منصب الوزارة في أواخر عهد الخليفة المقتدر بالله (295-320هـ/907-932م)، "فمرضت الدولة، وضعت السياسة"⁽⁸³⁾، واستحدث منصب أمير الأمراء في عهد الخليفة الراضي (322-329هـ/933-945م) بعد سنتين من خلافته ودام هذا المنصب عشرة أعوام، وهيمن أمير الأمراء على مقدرات الدولة وجمد منصب الوزارة⁽⁸⁴⁾ "ولم يبق للوزير سوى الاسم من غير حكم ولا تدبير"⁽⁸⁵⁾.

(78) الجاجرمي، نكت الوزراء، 42.

(79) الجهشيارى، الوزراء والكتاب، 234؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، 1/311، 5/189.

(80) ابن الطقطقي، الفخري، 199.

(81) ابن الأثير، الكامل، 5/191-192.

(82) السيوطي، تاريخ الخلفاء، 236.

(83) الثعالبي، تحفة الوزراء، 29.

(84) مسكويه، تجارب الأمم، 1/351.

(85) ابن الطقطقي، الفخري، 282.

وشهدت الوزارة انحداراً في مكانتها في العهد البويهي (334-447هـ/ 945-1055م) فلم يكن "للوزارة طلاوة يشار إليها ولا حلاوة يحافظ عليها حتى لقد بلغني أن الخليفة القائم بأمر الله قال: لم تبق مرتبة لمستحق" (86)، وأكد ذلك ابن الطقطقي بقوله: "ثم اضطربت أحوال الخلافة ولم يبق لها رونق ولا وزارة وتملك البويهيون وصارت الوزارة من جهتهم والأعمال إليهم" (87).

وتحت سيطرة السلاجقة على بغداد سنة 447هـ/ 1055م، انتعشت الوزارة من جديد وتمكن الخليفة القائم بأمر الله (422-467هـ/ 1030-1075م) تعيين الوزير فخر الدولة أبو نصر محمد بن محمد بن جهير (88)، لكن ذلك لا يعني عدم تخل السلاجقة بتعيين الوزراء. فقد استجاب الخليفة المقتدي بأمر الله (467-487هـ/ 1075-1094م) لطلب السلطان ملكشاه (465-485هـ/ 1072-1092م) في عزل الوزير أبي شجاع ظهير الدين الهمداني (ت 513هـ/ 1119م) (89)، وكان التغير الحاصل على منصب الوزير في عهدهم ان الخليفة العباسي أصبح له متسع من التصرف في اختيار وتعيين الوزراء (90).

وكان الحاجب يقوم مقام الوزير في الأندلس، فصار مصطلح الوزارة لكل من جالس الملوك، ومن يخلف الملك عرف بذي الوزارتين، وكان جديراً بالآداب وان لم يكن كذلك فعليه ان يكون ذو دراية بشؤون الملك بشكل خاص (91).

(86) نقلاً عن: الصابئ، فوزي وآخرون، النظم الإسلامية، 57.

(87) الفخري، 288.

(88) ابن الطقطقي، الفخري، 293.

(89) م. ن، 298.

(90) أمين، تاريخ العراق في العصر السلجوقي، 18/2.

(91) المقري، نفح الطيب، 1/216-217.

ثالثاً: الحجابة:

كانت وظيفة الحجابة تقوم بمساعدة الحكام في ترتيب الصلة ما بين الوزراء والكتاب، فهو يتوسط بين الناس والخليفة، ويقوم بالنظر بطلباتهم وعلى ضوئها يأذن لهم بالدخول من عدمه إذا كان مبرر المقابلة غير مقنع، فمهام الحجابة هي برمجة المقابلات العامة والخاصة حسب ما تقتضيه الحاجة للحفاظ على هبة الدولة وتنظيم الأعمال وتسلسلها حسب أهميتها للخليفة⁽⁹²⁾.

لم يكن منصب الحاجب معروفاً في الدولة العربية الإسلامية في العصر الراشدي لبساطة الدولة وعدم تعقيد عملها فكان تخاطب الناس على اختلاف مقاماتهم، وفي العصر الأموي والعباسي اتخذوا لهم حجاباً، لتنظيم عملهم وتفادياً لتجمهر الناس على أبواب عملهم " فإذا كانت الدولة في أول أمرها بدوية كان صاحبها على حال الغضاضة والبداءة والقرب من الناس، وسهولة الإذن. فإذا رسخ عزه وصار إلى الانفراد بنفسه عن الناس للحديث مع أوليائه في خواص شؤونه لما يكثر حينئذ بحاشيته فيطلب الانفراد من العامة ما استطاع... ويتخذ حاجباً له عن الناس يقيمه ببابه لهذه الوظيفة " ⁽⁹³⁾، ورغم تعقد النظام الإداري في العصرين الأموي والعباسي بشكل فاق عصر النبوة والخلفاء الراشدين إلا أنه لا يخلو من روح التعالي على الناس.

وفي وصية لعبد الملك بن مروان لأخيه عبد العزيز، حين نصب أميراً على مصر، قال له: " وانظر حاجبك فليكن من خير أهلك، فإنه وجهك ولسانك، ولا يقفن أحد ببابك إلا أعلمك مكانه لتكون أنت الذي تأذن له أو ترده " ⁽⁹⁴⁾. وان يكون الحاجب " نصفاً، مكتھلاً، قد أحكمته الأمور وحنكته، أو شيخاً متماسكا قد عجمته الدهور وعركته، وله عقل وحزم يدلانه على صواب

(92) حسن وآخر، تاريخ الحضارة، 71.

(93) ابن خلدون، المقدمة، 235.

(94) ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، 126.